

المؤتمر الأول لتفعيل التبادل التجاري للطاقة في الوطن العربي
نحو تعاون إقليمي فعال في تجارة الكهرباء والغاز بين الدول العربية



بيان مؤتمر القاهرة بشأن تجارة الطاقة في المنطقة العربية
6-7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019

الديباجة

1. نحن، ممثلو جامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الصندوق العربي) ومجموعة البنك الدولي اجتمعنا في القاهرة يومي 6-7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 بغية مجابهة التحديات المتعلقة بإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء في البلدان العربية. وإننا نؤكد من جديد تأييدنا لرؤية السوق العربية المشتركة للكهرباء الواردة في مذكرة التفاهم التي وقعتها 16 دولة عضوا¹ في عام 2017 بعد حوار وجهود موسعة لبناء توافق في الآراء قادتها جامعة الدول العربية وساندها البنك الدولي. ونؤكد التزامنا وفقا لمذكرة التفاهم بالعمل معا من أجل إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء.

2. نحن على اقتناع تام بأن عملنا المشترك خلال المرحلة الانتقالية الأولى في الفترة من 2019-2024 التي حدّتها مذكرة التفاهم سيكون ذا أهمية بالغة لنجاح السوق العربية المشتركة للكهرباء. وخلال هذه الفترة، سيتم إنشاء لجان السوق وأمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء لتعمل مع الدول الأعضاء على تنفيذ تصميم انتقالي للسوق الإقليمية مع التركيز على تحديد فرص التبادل التجاري وتوسيعها.

3. نحن نرحب أيضا بنتائج الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء التي عقدت في القاهرة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 والتي أطلقت عملية الحصول على التوافق اللازم على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء.

النقاط البارزة للمؤتمر

4. إنه من دواعي سرورنا ملاحظة أن المؤتمر قدّم شواهد ودلائل قاطعة على ما يلي:

أ. إن التبادل التجاري الإقليمي للكهرباء والغاز يمثل قوة فاعلة تعمل لتحقيق التكامل بين الأسواق والتنمية المستدامة، وتساهم في نهاية المطاف في الرخاء الاقتصادي في المنطقة العربية.

¹الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، القمر، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب واليمن.

ب. يُؤكّد المؤتمر مُجدّداً أن البنية التحتية للربط الكهربائي العابر للحدود التي مؤلّها الصندوق العربي خلال الثلاثين عاماً الماضية في عدد من البلدان العربية وشبكات الربط البيني التي أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي ستدعم تشغيل السوق العربية المشتركة للكهرباء. ونحن ندرك الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات العابرة للحدود لإطلاق العنان لكامل إمكانات التبادل التجاري في السوق العربية المشتركة للكهرباء.

ج. في المنطقة العربية، كما هو الحال في مناطق أخرى، يُمكن للدول أن تجني منافع من تعزيز تكامل شبكات الكهرباء، مثل مزايا اقتصاديات الحجم، وغيرها من وفورات التكاليف التي تتجم عن تنسيق خطط التوسع الوطنية، وزيادة معدلات انتظام التيار الكهربائي بفضل زيادة الاستغلال الأمثل للقدرات الاحتياطية، وتعزيز أمن الإمدادات، والصمود في مواجهة تقلبات المناخ من خلال تبادل الموارد فيما بينها، وزيادة استخدام الموارد ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة في المنطقة، وزيادة فرص التبادل التجاري لبلدان تتباين تكاليف إنتاج الكهرباء فيها تبايناً كبيراً. وسوف تساند هذه المنافع والمزايا جميعاً التحول الأساسي للطاقة في المنطقة نحو اتباع مسارات نمو أنظف وأكثر استدامة.

إن إقامة أسواق متكاملة للطاقة عملية ذات طابع تطوري، لذلك ينبغي تشجيع الشراكات الثنائية، والمجموعات الصغيرة من البلدان داخل المنطقة العربية على إنشاء تجمّعات للتبادل التجاري للطاقة تجتذب في وقت لاحق البلدان المجاورة، وتساعد على تحقيق رؤية السوق العربية المشتركة للكهرباء.

دور مؤسسات التنمية

5. نحن نرى أن دور مؤسسات التنمية هو تشجيع التبادل التجاري للطاقة في المنطقة العربية، بما في ذلك أدوارنا التالية:

أ. سيقدّم الصندوق العربي والأعضاء الآخرون في مجموعة التنسيق العربية المساعدة التقنية للهيئات الرئيسية المنظمة للسوق الإقليمية التي ستتشأ، وذلك بالإضافة إلى المساندة الموجّهة لإعداد مشروعات الاستثمار في البنية التحتية وتمويل التجارة الثنائية وما بعدها.

ب. ستعمل مجموعة البنك الدولي في شراكة مع الصندوق العربي والأعضاء الآخرين في مجموعة التنسيق العربية على الاستفادة من خبرتها الكبيرة في مساندة مبادرات التكامل الإقليمي. ويتطلب هذا تعميق الشراكات مع النظراء الإقليميين، ومساندة البلدان على تقوية الاستدامة المالية والتشغيلية للمرافق وأسواق الطاقة المحلية، والدعوة بقوة أكبر من أجل الاستثمارات الخاصة، وتطبيق آليات تمويل مبتكرة لاجتذاب رأس المال من مصادر تمويل أكثر تنوعاً.

خريطة الطريق

6. نحن ملتزمون بالتعاون في المجالات التالية:

(أ) تنفيذ التصميم الأولي للسوق:

- التصميم الانتقالي للسوق المُبَيَّن في وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء سيساعد في المرحلة الانتقالية الأولى (2019-2024) في تحقيق بعض مزايا التجارة الإقليمية، ويتيح في الوقت نفسه متسعا من الوقت للدول الأعضاء لتحديد أفضل نهج لها للمشاركة في السوق العربية المشتركة للكهرباء.

(ب) تجريب آلية التسعير الإقليمي للتبادل التجاري العابر للحدود للكهرباء:

- سيتم إطلاق البرنامج التجريبي في عام 2020 بمشاركة كل الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة للكهرباء.

(ج) بناء المؤسسات الإقليمية للسوق العربية المشتركة للكهرباء:

- أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء - وهي هيئة إدارية رئيسية تساند المؤسسات الإقليمية - ستعرض دورها المحتمل في أداء وظائف أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء في المرحلة الانتقالية الأولى للسوق.
- ستواصل جامعة الدول العربية جهودها لتحديد أفضل الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتشكيل المؤسسات الإقليمية المقترحة، ومنها لجنة مشغلي شبكات نقل الكهرباء، واللجنة الاستشارية والتنظيمية، وميسر السوق الإقليمي وموظفيها وفقا لوثائق الحوكمة وبعد توقيع الاتفاقيتين.

(د) المضي قدما في إعداد مشروعات استثمارية مُعَيَّنة ضرورية لتوسيع التجارة الإقليمية:

- يستدعي تحديد مشروعات الاستثمار في الربط البيئي العابر للحدود، وترتيب أولوياتها، وتمويلها، خطوات ضرورية لإطلاق العنان لإمكانات التبادل التجاري، ومن الضروري التركيز على المشروعات الاستثمارية التي تساندها بقوة حكومات البلدان المعنية. ولتسريع دورة إعداد المشروعات وتدبير التمويل اللازم لها، ينبغي تشجيع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية على المشاركة في هذه الأنشطة.
- الترحيب بدخول مستثمري القطاع الخاص مجالات التمويل التي كان يهيمن عليها دائما القطاع العام، مثل مرافق البنية التحتية لخطوط نقل الكهرباء عالية الجهد وفقا للممارسات العالمية ذات الصلة. وينبغي أن تساعد المؤسسات المالية الدولية في تسهيل الاستثمارات الخاصة من خلال تدابير تخفيف المخاطر لضمان جدوى المشروعات وربحيتها.

الخاتمة

7. إننا نتطلع إلى بدء عملية الحصول على الموافقات اللازمة على الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء قبل نهاية عام 2020 والتوقيع السريع عليها من قبل الدول الأعضاء في مرحلة لاحقة.